

الخميس 12 يناير 2023

بلاغ إعلامي

أدعا السيد محمد بنعليلو وسيط المملكة، من العاصمة التركية أنقرة، في كلمة ألقاها يومه الأربعاء 11 يناير 2023، خلال اللقاء الدولي المنظم حول "مستقبل حقوق الإنسان في القرن الواحد والعشرين" في عمل مؤسسات الوسطاء والأمبودسمان، «أدعا» إلى ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم للتهديدات التي تشكلها الرقمنة على الحقوق الاتفاقية، معتبرا أن الموضوع يشكل مصدر قلق متنام في ظل تأثيرات الذكاء الاصطناعي على "البيئة الحقوقية"؛

وصالب بجعل التهديدات الرقمية في مجال الخدمات العمومية، ضمن الانشغالات الراهنة التي يتعين على الوسطاء الاشتغال عليها في تدخلاتهم؛ واعتبر وسيط المملكة في كلمته، أن منح الآلة، من خلال خوارزميات مبهمة، صلاحية "تقديم من يحصل على الخدمات العامة؟ ومن ومتى يستثنى منها؟"، يجب أن يعتبر مصالا حقوقيا مقلدا، لما له من آثار على متصلبات تحقيق المساواة الاتفاقية، ولما قد ينتجه من تمييز بين "المرتفق الرقمي" و"المرتفق غير الرقمي"، في ظل وجود فئات كثيرة من المرتفقين يُشكل الموضوع بالنسبة لها قضية ملحة وأنية لضمان تمتعهم الفعلي بمجموعة من الخدمات الاتفاقية؛

كما اعتبر السيد بنعليلو، أنه بنفس مستوى احتياج الموضوع في عموميته إلى ترك إنساني مشترك للدفاع عن حقوق الإنسان، يحتاج كذلك موضوع الخدمات الاتفاقية في ظل نظام إيكولوجي رقمي عامج للجميع، إلى التفاتة عميقة من مجتمع الوسطاء والأمبودسمان، لأن دور هؤلاء، وغيرهم من الهيئات المختصة، في ضبط العلاقة المفترضة بين الحقوق الاتفاقية واستخدامات التكنولوجيا الرقمية، يجب أن يتجاوز منصف الانبهار بالنتائج إلى قياس أثرها الحقوقية، وإلى ضمان حق الوصول إلى سبل الانتصاف عند

التعرض لممارسات تمييزية، أو عند احتمال إساءة استخدام البيانات الشخصية للمرتفقين، لأن الاستفالة من الثورة الرقمية في الخدمات الاتفاقية، يجب أن تمر لزاما عبر جسر معايير حقوق الإنسان.

كما أكد السيد بنعليو، من جانب آخر، أن أمور الأموال وسمان في سد الفجوة الهائلة على مستوى كيفية جمع البيانات وتخزينها ومشاركتها واستخدامها من أكثر القضايا إلحاحا، نظرا للقصور الذي يعتري التنسيق والتعاون في المواضيع ذات الصلة، بما فيها انتهاك المعصيات الشخصية والحق في الخصوصية والانفلات الترقق تحصل في إمارات المحتوى، وهو ما اعتبره تهديدات متعمدة ومعقدة عابرة للثقافات والحكومات والأجيال.

وفي ختام مداخلتها، قدم السيد محمد بنعليو نظرة بشأن الحوار الذي أهلقته مؤسسة وسيط المملكة بشراكة مع اللجنة الوصية لمراقبة حماية المعصيات ذات الصانع الشخصي حول «الآثار والصعوبات والرهانات المترتبة عن استعمال المنصات التجارية العالمية في توفير الخدمات الإماراتية»، وذلك من أجل «تحول رقمي آمن». وهو الحوار الذي أريد له أن يسلك الضوء على مواضع الضل في التصيقات العملية، ويبلور تصورا واضحا حول الوضع المقبول والممكن للمنصات التجارية في هندسة خدمات اتفاقية ضامنة لحماية حقوق المواضع في ظل ما يمكن تسميته بالسيالة الرقمية.

